

12 July 2018

Arabic

Original: English\*

## الاجتماع الثامن والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية

## المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة

٢١-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي

على مكافحة الاتجار بالمخدرات

## الحالة الراهنة للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة

## الاتجار بالمخدرات

## تقرير الأمانة

## أولاً - مقدمة

١ - واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، منذ الاجتماع السابع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، المعقود في الغردقة، مصر، من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، صوغ وتنفيذ برامج لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا. ولا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء كثيرة من أفريقيا تتضرر من الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة. ويتفاقم هذا الوضع من جراء عوامل أخرى تشمل الحروب، والنزاعات داخل الدول، وآثار الانتفاضات في شمال أفريقيا، ومواطن الضعف في النظم الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، والفساد، ومحدودية الفرص أمام الشباب، والتفاوت في مستويات الدخل، وجميعها أمور تتيح فرصة كبيرة لأنشطة عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة. وعلاوة على ذلك فخلال السنوات القليلة الماضية ما فتى يتزايد تضرر البلدان الأفريقية من الدروب العالمية للاتجار بالمخدرات، بما في ذلك درب الكوكايين الممتد من أمريكا

\* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



اللاتينية والدرب الجنوبي للأفيونيات الأفغانية المتجه نحو شرق أفريقيا. وتلزم استجابة شاملة وتعاون دولي قوي من أجل مكافحة تدفقات المخدرات غير المشروعة المتجر بها على امتداد هذه الدروب والتصدي للتحديات المتزايدة التي يسهم بها استخدام هذه الدروب، كأثار جانبية على الأسواق المحلية للمخدرات. وفضلاً عن ذلك، تتزايد إشارة المصادر الحكومية إلى الروابط بين الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام عائدات تجارة المخدرات غير المشروعة في تمويل الأنشطة الإرهابية.

## ثانياً - المبادرات على نطاق أفريقيا

٢- واصل المكتب دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ودأب على تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان الاتحاد الأفريقي في المجالات المشمولة بخطة العمل المذكورة، كما هو موضح بالتفصيل في الأقسام التالية.

٣- وشملت مبادرات المكتب التي تتصدى للاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء القارة برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، الذي يدعم إنشاء وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ في البلدان في جميع أنحاء أفريقيا، ومشروع التخاطب بين المطارات (إيركوب)، الذي يواصل التوسع من المنطقة الأولى لعملياته في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى أجزاء أخرى من أفريقيا، من بينها إثيوبيا وكينيا وموزامبيق.

## ثالثاً - غرب أفريقيا

٤- واصل المكتب تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في غرب أفريقيا في إطار البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠)، المتسق مع خطة العمل الإقليمية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). ويراعي البرنامج المذكور الأولويات المحددة في خطة العمل الجديدة ويساهم في تنفيذها، كما يمثل إطاراً للأنشطة الإقليمية والوطنية، وكذلك إطاراً يمكن استخدامه لتعزيز التعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات ولدعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

٥- وما زال الاتجار بالكوكايين يمثل شاغلاً رئيسياً لغرب أفريقيا. وقد تطورت طرائق النقل الرئيسية فشملت الموجودات المنقولة جواً (بما فيها السعارة والطرود)، وهو اتجاه يرجح أنه مرتبط بزيادة عدد الرحلات الجوية بين أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا. وأشارت التقارير الأخيرة أيضاً إلى أن هذا الاتجاه سيواصل تطوره لأن معدل انتشار استهلاك المخدرات في غرب أفريقيا في تزايد.

٦- ومنذ بداية مشاريع إيركوب، بلغت مضبوطات الكوكايين في غرب أفريقيا ١,٩ طن، ضبط منها ١٤٠ كغم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧- وبلغت مضبوطات الميثامفيتامين في مطارات أفريقيا المشاركة في مشروع إيركوب مستويات مماثلة لمضبوطات الكوكايين (١,٦ طن و١,٩ طن، على التوالي)، ساهم المطاران الموجودان في لاغوس في نيجيريا وكوتونو في بنن بأكثر حصة منها. وفي عام ٢٠١٧ ضبطت فرقة

العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أكرا ٥٤,٥ كغم من الميثامفيتامين في طريقها إلى جنوب أفريقيا عبر أديس أبابا. وكان الساعي من مواطني جنوب أفريقيا.

٨- وتتزايد مضبوطات الهيروين، وتتصدر القائمة المطارات الموجودة في لاغوس وأكرا وكوتونو، تليها المطارات القائمة في باماكو ولومي وواغادوغو. ومن بين المطارات المذكورة، سُجل أكبر عدد من ضبطيات السلائف (بما فيها الإيفيدرين والفيناسيتين) في مطاري لاغوس وكوتونو، الأمر الذي قد يشير إلى وجود مختبرات لصنع المؤثرات النفسانية الجديدة في أفريقيا. ومن بين جميع المطارات في أفريقيا، كان مطار كوتونو أحد المطارات الثلاثة التي ضبطت فيها أكبر كميات من الميثامفيتامين والهروين والسلائف. وكان ٦٥ في المائة تقريباً من سعاة المخدرات المعتقلين مواطنين نيجيريين، وكانت الخطوط الجوية الإثيوبية أكثر ناقل جوي في أفريقيا استخداماً من جانب سعاة المخدرات.

٩- وفي عام ٢٠١٧ ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في لاغوس كمية من الإيفيدرين شملت نحو ٢٦,٦٦ كغم في طريقها إلى موزامبيق و٢٦,٢ كغم في طريقها إلى تنزانيا وأكثر من ٧٥ كغم في طريقها إلى جنوب أفريقيا. وكان جميع السعاة الذين اعتقلوا في إطار هذه الضبطيات من مواطني نيجيريا.

١٠- وفيما يتصل بالتحقيق بعد الضبط فإن فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات ليست مسؤولة عن التحقيقات القضائية. وقد وضع المكتب، بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، منهجا دراسيا متخصصا لتوفير التدريب للعملاء وتوعيتهم بالممارسات الجيدة المتصلة بالتحقيقات اللاحقة للضبط. وجرت هذه الأنشطة التدريبية في لاغوس ونيامي. وشارك مدع عام وطني من النيجر في الدورة التدريبية التي عُقدت في نيامي. وفي مالي، حضر مدع عام وطني دورة توجيهية عُقدت لفرقة عمل باماكو. وتعاون مشروع إيركوب أيضاً مع البرنامج العالمي المتعلق بتعزيز التحقيقات الجنائية والعدالة الجنائية على امتداد درب الكوكاين في أمريكا اللاتينية والكاربيبي وغرب أفريقيا (كريمجست) لاختيار قضايا المضبوطات ودعم البلدان طوال عملية التحقيق.

١١- وموّل الاتحاد الأوروبي مشروعاً ينفّذه المكتب عنوانه "التصديّ للمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة بها في نيجيريا"، استمر تقديم الدعم من خلاله للجهات الوطنية النيجيرية النظرية والدول الأعضاء في الإيكواس. ومنذ عام ٢٠١٥، عُقدت بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا أربعة منتديات استخباراتية إقليمية بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، شارك فيهما ممثلون من ١١ بلداً من غرب أفريقيا، فضلاً عن البرازيل واليابان. وعلى سبيل المتابعة لهذه المحافل، عُقدت في النصف الأول من عام ٢٠١٨، بشراكة مع برنامج درب الكوكاين التابع للاتحاد الأوروبي، ثلاثة اجتماعات تخطيطية بين جهازي التحقيق المعنيين بالمخدرات في غانا ونيجيريا، أسفرت عن القيام بعمليتين مشتركتين بين البلدين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. ومنذ عام ٢٠١٥، نفذ المكتب من خلال المشروع ١١٩ دورة بشأن إنفاذ القانون شارك فيها أكثر من ٢٧٠٠ ضابط من ٧ أجهزة مختلفة في نيجيريا. وشملت مواضيع الدورات التحقيقات الجنائية، والاستخبارات، وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والملاحقات القضائية، وغسل الأموال، وإنفاذ القوانين.

- ١٢- ولبرنامج مراقبة الحاويات مواقع مشاريع في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. والعنصر الجوهرى في هذه المبادرة هو إنشاء وحدات مشتركة بين الأجهزة لمراقبة الموانئ، تضم الجمارك والشرطة وأجهزة أخرى مثل قوات الدرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات. وفي غرب أفريقيا، قدم البرنامج الدعم لوحدات في بنن وتوغو والسنغال وغانا.
- ١٣- وواصل المكتب تقديم الدعم للوحدات المخصصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون بكامل طاقتها، وسجلت نتائج جيدة للغاية حتى الآن. ومنذ إنشاء هذه الوحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، اضطلعت بالتحقيق في ٦٤٩ قضية، أسفرت عن ملاحقة ٤١٠ مجرمين. وتنفذ الوحدة عمليات منتظمة في المناطق المعرضة للخطر، ولديها تواصل جيد في البلد، حتى في البحر. وشاركت الوحدة في عدة تحقيقات دولية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واضطلعت بعمليات مشتركة وتبادلت المعلومات الاستخبارية مع وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليبيريا.
- ١٤- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليبيريا بكامل طاقتها. ومنذ إنشاء الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١، أجرت أو شاركت في تحقيقات في ١٣٦ قضية جنائية. وقد نفذت حزمة شاملة من أنشطة بناء القدرات، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والعملي.
- ١٥- وبدأت وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عملها في كوت ديفوار في عام ٢٠١٧، وسجلت نتائج واعدة شملت المشاركة في ٢٢٨ عملية واستجواب ٤٢٤ مشتبهاً فيه. وعلاوة على ذلك، ساعدت الوحدة في ضبط ٦٠ طناً من الأدوية المزيفة و ٥٠ كغم من القنب و ٢ كغم من الكوكايين و ٢٠ م<sup>٣</sup> من أخشاب فيني المحمية وأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض - من بينها ٣ أطنان من حراشف آكل النمل - تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون فرنك من فرنكات غرب أفريقيا. وتم في شباط/فبراير ٢٠١٧ تفكيك مختبرين سريريين ضالعين في صنع الأدوية المغشوشة، واعتقل عدد من المتهمين.
- ١٦- وبدأ تشغيل وحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا-بيساو في حزيران/يونيه ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين تجرى الوحدة تحريات استباقية مستندة إلى المعلومات الاستخبارية (أسلوب العمل الشرطي بالاسترشاد بالاستخبارات) بالشراكة مع الشرطة القضائية، وأسفر ذلك عن التحقيق في ٧٠ قضية اتجار بالمخدرات وملاحقة ١٣٣ شخصاً وضبط ٧١ كغم من الكوكايين و ١ ٣٥٣١ كغم من الماريجوانا.
- ١٧- وأعد في عام ٢٠١٧، في إطار مشروع مساعدة تقنية تابع للمكتب وتموله الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة سلطات غانا في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، دليل للتحقيقات لأغراض إنفاذ قوانين المخدرات في غانا. وقام المكتب بتدريب الموظفين وتجهيز الوحدات الإقليمية الجديدة المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في غانا، التي ستكون مسؤولة أمام إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لشرطة غانا.
- ١٨- وأطلق المكتب في عام ٢٠١٧ مشروعاً جديداً لتعزيز القدرات الوطنية اللازمة للكشف عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحقيق فيها في السنغال وغامبيا وغينيا-بيساو. وتمثل

هذه المبادرة فرصة لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين بين سلطات إنفاذ القانون من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

١٩- وفي السنغال، وفي إطار البرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج المرتهنين للمخدرات ورعايتهم، ساعدت مساهمة المكتب، إلى جانب الدعم المالي المقدم من فرنسا والتمويل المقدم من شركاء آخرين، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، على تشييد مركز في داكار للعلاج الشامل من الإدمان (سيبياد). وبعد ثلاث سنوات من العمل، بلغ العدد الإجمالي لمتعاطي المخدرات الذين تم تسجيلهم لتلقي العلاج ١١٢ ١ شخصاً. وفضلاً عن ذلك، كان ٣٣٩ من متعاطي المخدرات بالحقن - ٨٨ في المائة منهم من متعاطي الهيروين - قد التحقوا ببرنامج العلاج الصياني بالمؤثرات الأفيونية بتناول الميثادون كعلاج إبدالي. وبدأ تقديم خدمات العلاج الصيدلاني، إلى جانب أنشطة معالجة الحالات المرضية المصاحبة لمتعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ورعاية المصابين به، والحد من الأضرار. ويضم مركز سيبياد فريق عمل متعدد التخصصات، وهو مرتبط أيضاً بشبكة من الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين من المجتمع المحلي تقوم بإعداد أنشطة التوعية وتدخلات إحالة المرضى.

٢٠- وفي إطار مشروع المكتب لدعم خطة العمل الإقليمية للإيكواس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، نظم المكتب والإيكواس حلقة عمل حول بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من تعاطي مواد الإدمان ورعاية متعاطيها في الدول الأعضاء في الإيكواس وموريتانيا، عقدت في أوجا في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ووفرت حلقة العمل مهارات ومعارف لوضع وتنفيذ تدخلات الوقاية الفعالة القائمة على الأدلة بين الفئات السكانية الهشة، بمن في ذلك الأطفال والشباب. وأتاح الاجتماع أيضاً فرصة لـ ٣٢ من ممثلي المجتمع المدني في غرب أفريقيا لتبادل الممارسات الفضلى بشأن جمع البيانات المتعلقة بتنفيذ التدخلات الوقائية. وفي نهاية الاجتماع، دعت جهات التنسيق التابعة لمنظمات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في الإيكواس إلى إنشاء شبكة غرب أفريقيا للمجتمع المدني المعنية بتعاطي مواد الإدمان، من أجل تحسين تنسيق ما تبذله تلك الجهات من جهود ترمي إلى الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة.

٢١- وفي إطار تنفيذ المشروع المذكور أعلاه، قدم المكتب والإيكواس والاتحاد الأوروبي منحا في عام ٢٠١٧ لدعم مبادرات وقائية ابتكارية تجريبية في أربعة بلدان (بوركينافاسو وسيراليون وليبيريا وموريتانيا). وتم اختيار وتمويل مشاريع وقائية تجريبية قابلة للتكرار في المنطقة. وقدم المكتب مساعدة تقنية للمستفيدين (منظمات المجتمع المدني) لإعداد الأنشطة الوقائية الممتثلة للمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية. كما نظم المكتب حلقات تعليمية تكوينية للمستفيدين من المنح تركز على القواعد والمعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات، مع التركيز على الشباب والفئات الشديدة التعرض للخطر.

٢٢- ودعم المكتب وضع مناهج دراسية جامعية لتدريب الأخصائيين في مجال الإدمان، وروج نهجاً يراعي الصحة العمومية وحقوق الإنسان. ونتيجة لهذه الجهود المتواصلة، أنشأت كلية الطب في جامعة الشيخ أنطا ديوب في داكار في شباط/فبراير ٢٠١٨ أول درجة جامعية في غرب أفريقيا

في علم الإدمان. والهدف الرئيسي لبرنامج الدرجة الجامعية هو تحسين نوعية الموارد البشرية العاملة في خدمات الرعاية الصحية لتعاطي المخدرات، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان العائدة لهم، والمساعدة على إحداث تغيير في الأساليب العلاجية من خلال ترويج علم الإدمان في السنغال وفي المنطقة.

٢٣- وفي عام ٢٠١٧ واصل المكتب، في إطار برنامج العمل المشترك بينه وبين منظمة الصحة العالمية بشأن علاج المرهقين للمخدرات ورعايتهم، تقديم الدعم للمشاورات الوطنية التي نظمت في كوت ديفوار حول تنقيح الإطار القانوني والإداري الخاص بمسائل المخدرات. وكان الهدف الرئيسي للإصلاح هو العمل على اتباع نهج متمركز على الصحة فيما يتعلق بمكافحة المخدرات. ووضع خبراء وطنيون، بدعم تقني من المكتب، الصيغة الجديدة النهائية لقانون المخدرات لعام ١٩٨٨ في البلد، وعرض مشروع القانون على وزارة الداخلية وعلى البرلمان للمصادقة عليه. وقدم المكتب أيضاً دعماً تقنياً لبلدان غرب ووسط أفريقيا خلال عدة مشاورات وطنية وإقليمية عقدت في الفترة التي سبقت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المعقودة في عام ٢٠١٦.

٢٤- وفي إطار المشروع التابع للمكتب والذي يموله الاتحاد الأوروبي بشأن التصدي للمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة بها في نيجيريا، أُحرز تقدم في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم، شمل تحقيق إنجازات في المجالات التالية:

- (أ) وضع معايير دنيا وطنية للعلاج من الإدمان للمخدرات؛
- (ب) وضع مبادئ توجيهية موحدة للسياسات والممارسات تتعلق بتقديم المشورة بشأن تعاطي المخدرات؛
- (ج) وضع مبادئ توجيهية للعلاج من تعاطي المخدرات في إطار المجتمع المحلي؛
- (د) إنشاء ودعم ١١ مركزاً نموذجياً للعلاج من تعاطي المخدرات، وخمس مراكز لخدمات العلاج من تعاطي المخدرات في إطار المجتمع المحلي؛
- (هـ) تدريب أكثر من ١ ٥٠٠ أخصائي صحي في مجال العلاج من تعاطي المخدرات وتقديم المشورة بشأن تعاطي المخدرات؛
- (و) إنشاء الشبكة الوبائية النيجيرية المعنية بتعاطي المخدرات، وجمع البيانات بصفة روتينية عن العملاء الذين يتقدمون للعلاج من تعاطي المخدرات، مع إعداد تقارير سنوية للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧؛
- (ز) تكييف برنامج مدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات في ٣٢ مدرسة، بعنوان "نزع القابس" (Unplugged)، وإجراء تجربة عشوائية مقارنة له، مع تحليل برهن على آثاره الإيجابية، ثم توسيع البرنامج في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨؛
- (ح) تكييف برنامج الوقاية من تعاطي المخدرات الذي يركز على الأسر، المعنون "برنامج تعزيز الأسر"، والتدريب عليه؛

(ط) وضع برنامج تدريبي للتوعية بشأن المخدرات، وتنفيذ ١١ دورة لـ ٢٨٤ من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(ي) وضع برنامج مدرسي للتوعية بشأن المخدرات؛

(ك) إكمال أول دراسة استقصائية وطنية عن تعاطي المخدرات في نيجيريا، ويتوقع نشر نتائجها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٥- وأفاد تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ بأن أكبر ضبطيات من المؤثرات الأفيونية الصيدلانية في جميع أنحاء العالم سجلت في أفريقيا، لا سيما في غرب أفريقيا ووسطها، حيث ضبطت كميات كبيرة من الترامادول. وكانت بنن ثاني أكبر متلق لشحنات الترامادول التجارية المسجلة القادمة من الهند، متجهة إلى منطقة الساحل، التي توجد فيها مستويات محلية عالية للاستهلاك وإساءة الاستعمال. وشملت الفئات السكانية التي أصابها أكبر ضرر مباشر المراهقين والشباب، الذين يسعون إلى الحصول على "البهجة" الناتجة من تعاطي المخدرات غير المشروعة؛ والعمال اليدويين والسائقين المحترفين الذين يبحثون عن "دفعة إضافية" تمكنهم من الاستمرار خلال ساعات عملهم الطويلة؛ والأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية أو بدنية الذين يستخدمون مواد الإدمان كوسيلة للتطبيب الذاتي. وإقراراً بهذا الخطر المتزايد، ينظم المكتب حالياً حلقة عمل إقليمية حول الأزمة المتعلقة بالترامادول وأدوية الوصفات الطبية الأخرى في غرب أفريقيا، ستعقد في عام ٢٠١٨ لاستبانة التحديات التي ينطوي عليها الأمر والبحث عن حلول.

٢٦- وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نفذت شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين (واكاب) التي يدعمها المكتب دورة لتدريب المديرين بشأن التعاون القضائي الدولي ومنهجية تعلم الكبار استفاد منها ١١٣ ممارساً من جميع الدول الأعضاء في شبكة واكاب. وبعد ذلك نقل المتدربون معارفهم إلى أقرانهم على الصعيد الوطني. واستفاد من هذا النشاط التدريبي ما مجموعه ٣٣٣ من المدعين العامين والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ونتيجة لذلك أصبحوا أكثر قدرة على التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وتعاون شبكة واكاب بانتظام مع مشروع كريمةجست، وقد شاركت مؤخراً في دورات تدريبية بشأن التعاون الدولي وفعالية التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وملاحقة مرتكبيها، استفاد منها موظفون من غانا ونيجيريا. وقد عقدت الدورات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (نيجيريا) وآذار/مارس ٢٠١٨ (غانا) وتموز/يوليه ٢٠١٨ (نيجيريا).

٢٧- وفي إطار قرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ١/٨، المعنون "تعزيز فعالية السلطات المركزية المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية"، نظم المكتب اجتماع فريق خبراء غير رسمي مدته يومان عقد في فيينا في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتشجع شبكة واكاب جميع الدول الأعضاء على تعزيز فعالية سلطاتها المركزية لكي تنجح في التعامل مع الطلبات الواردة والصادرة بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

٢٨- وفي آب/أغسطس ٢٠١٧ أطلقت شبكة واکاب مبادرة لمعالجة مسألة مكافحة التطرف العنيف في سياق استجابات قطاع العدالة الجنائية وتعاونه مع المجتمع المدني في بوركينافاسو والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر. وانصب التركيز على تعزيز وتحسين التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية. وعُقد في داكار في آذار/مارس ٢٠١٨ مؤتمر ناقش فيه المشاركون استنتاجات الدراسة وأعد مشروع الوثيقة المعنونة "نداء داكار إلى العمل"، بهدف تقديم توصيات محددة للحكومات ونظم العدالة الجنائية والمجتمع المدني.

٢٩- وفي عام ٢٠١٨، بدأت شبكة واکاب، في إطار مشروع نظام التبادل الآني الحاسوبي للمعلومات الادارية بين الشرطة (بروميس)، التنسيق مع البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب بشأن مبادرة لتعزيز التعاون القضائي الدولي عن طريق رعاية انتداب قاضٍ من بلد في غرب أفريقيا إلى بلد في أوروبا كوسيلة لتيسير المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لا سيما القضايا المتصلة بتهريب المهاجرين. ودعم المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها التابع للمكتب انتداب مدع عام نيجيري إلى إيطاليا لمدة خمسة أشهر بهدف تطوير الاتصال المباشر بين السلطات المركزية في كل من البلدين وتحسين التعاون بشأن القضايا الجارية. وفي إطار شبكة واکاب ومشروع بروميس، تسنى انتداب قضاة داخل منطقة غرب أفريقيا أو في بلد في أوروبا من أجل تيسير تبادل المعلومات بشأن القضايا العالقة. وكان يتوخى من هذه المبادرة تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة، وتزويد القضاة بمعرفة مباشرة باتجاهات الجريمة المنظمة في البلدان أو في المناطق، وإتاحة الاتصال المباشر بين المدعين العامين والمحققين التابعين للبلد المضيف وبلد المنشأ.

٣٠- واستهلت شبكة واکاب وبوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (شيرلوك) تعاوناً جديداً في جمع المعلومات عن الفقه القانوني الوطني والقضايا الوطنية فيما يتصل بالجريمة المنظمة، وكذلك القوانين الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. ويهدف المكتب إلى جمع الحالات الناجحة للتعاون الدولي أو الإقليمي في منطقة غرب أفريقيا، التي أدت إلى محاكمة مرتكبي الجرائم، وإدراجها في قاعدة بيانات السوابق القضائية في بوابة "شيرلوك".

## رابعاً- وسط أفريقيا

٣١- ما زالت أنشطة المكتب في وسط أفريقيا محدودة للغاية بسبب نقص الموارد. بيد أنه أُحرز تقدم ملحوظ في إطار مشروع التخاطب بين المطارات (إيركوب) الذي نفذ في الكاميرون في مطاري دوالا وياوندي من أجل تحسين التصدي للالتجار بالمخدرات وغيرها من مواد الإدمان في المنطقة. وشارك موظفو فرقتي العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في دوالا وياوندي في عدد من الأنشطة التدريبية من أجل تحسين قدراتهم في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق الجو. وتعمل فرقتا العمل كلتاهما الآن بطاقتهما الكاملة.

٣٢- ومنذ بدء عمل فرقتي العمل المشتركتين المعنيتين بالاعتراض في المطارات في الكاميرون وحتى الآن، صادرتا ٢٠ كغم من الكوكايين و ١٠٠ كغم من الميثامفيتامين و ٢٧ كغم من

الأمفيتامين و ٣٧ كغم من السجائر ومنتجات التبغ الأخرى و ٦٨٠ كغم من الأدوية المغشوشة أو غير المشروعة و ٥٥٥ كغم من القات.

## خامساً - الجنوب الأفريقي

٣٣- في السنوات الأخيرة، أصبح الجنوب الأفريقي مركز عبور متزايد الأهمية للمواد الأفيونية المتجر بها جوا من غرب آسيا، وأصبحت جمهورية تنزانيا المتحدة أحد بلدان العبور الرئيسية.

٣٤- وسُجّلت عدة حالات لتفريب الهيروين من باكستان باتجاه الولايات المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ ضبطت الشرطة في جنوب أفريقيا ٩٦٣ كغم من الهيروين في مزرعة نبيذ، وهذه أكبر ضبطية سُجّلت في ذلك البلد على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك فإن فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات والعاملة في غرب أفريقيا ضبطت حتى الآن أكثر من ٤٨ كغم من الهيروين متجراً بها جوا من الجنوب الأفريقي.

٣٥- وكانت مضبوطات الكوكايين آخذة في الازدياد أيضاً. وفي عام ٢٠١٧، ضبطت فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات والتي أنشأها مشروع إيركوب في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ٤٨٠ كغم من الكوكايين في طريقها إلى الجنوب الأفريقي أو منه. وفي مطار غواروليبوس الدولي في ساو باولو بالبرازيل، ضبط ٢٠٧ كغم من الكوكايين في طريقها إلى جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

٣٦- وكان الاتجار بالميثامفيتامين في تزايد أيضاً. فمن عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧ اعترضت فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أفريقيا ٤٠٣ كغم من الميثامفيتامين متجهة إلى الجنوب الأفريقي. ومنذ بداية عام ٢٠١٨ اعترضت فرق العمل المشتركة المعنيتان بالاعتراض في المطارات في لاغوس وكوتونو ٢٠ كغم من الميثامفيتامين في طريقها إلى جوهانسبرغ و ٣٤,٥ كغم منه في طريقها إلى مابوتو. وتأثر الجنوب الأفريقي أيضاً بتسريب السلائف الكيميائية، بما فيها الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي تستخدم في صنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة.

٣٧- وفي عام ٢٠١٨ أصبحت موزامبيق عضواً في مشروع إيركوب، وتلقى الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين في مطار مابوتو الدولي تدريباً لتحسين إدراكهم لمفاهيم وتقنيات إنفاذ القانون، فضلاً عن خطط سير رحلات المتجرين بالمخدرات وطرائق عملهم. وشمل النشاط التدريبي أيضاً الأطر القانونية ذات الصلة، والمعايير المهنية القائمة على حقوق الإنسان للخصوصية والسلامة، في أداء مهام الحظر والتحقيق. وخلال النشاط التدريبي، جرى الاضطلاع بعمليات في سياق العمل الفعلي، وقام الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين في المطار بثلاث ضبطيات: إحداها لقطع من الألماس غير معلن عنها لدى مواطن صيني واثنتان لكوكايين لدى مواطنين من كوت ديفوار ونيجيريا. وكان هذا النشاط التدريبي هو الخطوة الأولى نحو إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مابوتو، التي ستشكل جزءاً من مشروع إيركوب.

٣٨- وفي عام ٢٠١٧ واصل المكتب تقديم الدعم لشبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، التي تقدم الدعم لشبكات الممارسين العاملين في مجال مصادرة عائدات الجريمة والموجودات المتأتية منها. وتوفّر تلك الشبكة منصة للبلدان لتعقب ومصادرة العائدات المتأتية من جميع الجرائم الكبرى، بما فيها الاتجار بالمخدرات. وتيسّر الشبكة أيضاً طلبات الحصول على المعلومات لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة على الصعيد الدولي والإقليمي فيما يتعلق بجميع الجرائم الكبرى بما فيها الاتجار بالمخدرات.

٣٩- ومن خلال الشبكة، ضبّطت الدول الأعضاء أو صادرت في عام ٢٠١٧ موجودات تزيد قيمتها على ٤٧ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، حسب ما أفادت به هذه الدول على منصة المعلومات المؤمنة التابعة للشبكة. واستفاد ما مجموعه ٣٠ من المدعين العامين من الدول الأعضاء في الشبكة من برنامج توظيف المدعين العامين في الهيئة الوطنية للدعاء العام في جنوب أفريقيا، وأتاح ذلك الفرصة لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى المتصلة بتتبع عائدات الجرائم في القضايا الجنائية والمدنية. ومن خلال برامج التوجيه التي نفذت في إسواتيني وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق وناميبيا، تلقت هيئات النيابة العامة والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة دعماً عملياً من الخبراء في التعامل مع القضايا الفعلية. وتلقى ما مجموعه ٦٤١ من القضاة وقضاة الصلح والمدعين العامين وحراس المتزهات والمحققين الماليين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من الدول الأعضاء في الشبكة تدريباً من خلال حلقات العمل الإقليمية والوطنية، وكذلك من خلال المعتكفات القضائية بشأن مكافحة غسل الأموال وجرائم الفضاء الحاسوبي وتمويل الإرهاب، والملكية الانتفاعية، والتقنيات الأساسية للتحقيقات المالية، ومتابعة عائدات جرائم الحياة البرية.

٤٠- وأعد المكتب كتيباً إرشادياً عن متابعة سلسلة أموال جرائم الحياة البرية، لأوائل المستجيبين وموظفي الخط الأمامي المسؤولين عن معالجة مجموعة واسعة من جرائم الحياة البرية التي ترتكب بدافع الربح. وسيوفر الكتيب الإرشادي أساساً متيناً لأوائل المستجيبين لضمان أن الأدلة التي حدودها وحفظها يمكن استخدامها لإجراء المزيد من التحقيقات، بما في ذلك اقتفاء أثر الأموال من أجل كشف وتعطيل الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة المرتكبة ضد الحياة البرية. ومن المقرر أن يُطلق الكتيب الإرشادي في آب/أغسطس ٢٠١٨.

## سادساً - شرق أفريقيا

٤١- واصل المكتب تقديم الدعم في إطار المرحلة الثانية من برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، المعنون "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري". وتُعطى الأولوية لمجالات الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة واستخدام شبكات النقل في الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الجرائم البحرية، في إطار ركيزة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع. ويجري في إطار هذا البرنامج تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتقديم الدعم للدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

٤٢- وقد استضاف المكتب وحكومة كينيا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مؤتمراً أقاليمياً بشأن مواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وخلال الاجتماع، تبادل المشاركون القادمون من شرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان رئيسية في أفريقيا وغرب آسيا آراءهم بشأن التحديات والدروس المستفادة في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بهدف تحسين الاستجابات الوطنية والإقليمية من خلال تعزيز التعاون وترويج نهج متوازن يتناول عرض المخدرات غير المشروعة والعواقب الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات. وأسفر الجزء الوزاري الختامي عن إصدار وثيقة ختامية تضمنت توصيات عديدة لتحسين التصدي لمشكلة المخدرات في شرق أفريقيا.

٤٣- وعقب الاجتماع الرفيع المستوى لوزراء الداخلية في منطقة المحيط الهندي بشأن موضوع مكافحة الاتجار بالمخدرات، المعقود في كولومبو في عام ٢٠١٦، واعتماد إعلان كولومبو، واصل المكتب التعاون النشط مع أعضاء الشراكة. ودعا الإعلان الدول الساحلية المطلّة على المحيط الهندي إلى الاجتماع سنوياً في إطار شراكة الدرب الجنوبي التابعة لمنتدى المحيط الهندي المعني بالجرائم البحرية من أجل تقييم مخاطر الاتجار بالمخدرات في المحيط الهندي وتقديم تقارير عنها ووضع نهج منسق للتصدي لهذه المخاطر.

٤٤- وتوفر شراكة الدرب الجنوبي منصّة للتنسيق للأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات وللشركاء الدوليين، من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية وتنسيق الدعم الذي يعزز الأهداف المشتركة. كما توفّر منبراً للتفاعل المنتظم وإجراء البحوث بخصوص الدرب الجنوبي، بما في ذلك تجميع البيانات الإحصائية.

٤٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدت جهود التنسيق التي تبذلها شراكة الدرب الجنوبي، والربط الشبكي بين الأجهزة المكلفة بإنفاذ قوانين المخدرات في المنطقة، إلى ضبطيات مخدرات كبرى في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، ضبط ١١١ كغم من الهيروين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، و٦٤ كغم أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي مدغشقر، ضبطت ١٤٠ كغم من أنواع متعددة من المخدرات، منها ١٨ كغم من الهيروين، في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويعتقد أنّ المخدرات المضبوطة كان يتجر بها باستخدام الدروب البحرية. وفي كينيا، ضبطت ١٠ كغم من الهيروين في آذار/مارس ٢٠١٨.

٤٦- وقد اعتُبرت شراكة الدرب الجنوبي، في الاجتماع الوزاري للجنة المحيط الهندي، المعقود في موريشيوس من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الآلية الرئيسية لمكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة المحيط الهندي. واعتمد الإعلان الوزاري، الذي دعا الدول الساحلية للمحيط الهندي إلى تنسيق مبادرة لمكافحة المخدرات في إطار الشراكة.

٤٧- وتُرتكّب أشكال مختلفة من الجرائم البحرية، من بينها الاتجار بالمخدرات، على طول الحدود الساحلية بين كينيا والصومال. وقد واصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، العمل مع وحدة الشرطة البحرية في لامو بكينيا بهدف إعادة إقامة التعاون حالما يتوافر التمويل. وفي السنوات السابقة، قدم المكتب الدعم من خلال تنفيذ دورات تدريبية معدّة خصيصاً لبناء القدرات اللازمة لمكافحة الجرائم البحرية، بما في ذلك اعتراض المخدرات. وفضلاً

عن ذلك، قُدم تدريب متخصص بشأن جرائم محدّدة ترتكب في البيئة البحرية، من بينها الاتجار بالمخدرات، من خلال تمارين عملية على إجراءات "التفقد والاعتلاء والتفتيش والضبط" في البحر لاستبانة تهريب المخدرات في حجيرات خفية داخل السفن. وركز البرنامج أيضاً على تحسين قدرات التواصل بين وحدة الشرطة البحرية والدوريات التابعة للوحدة الريفية لحراسة الحدود من أجل ضمان التنسيق بين العمليات البرية والبحرية.

٤٨- وقد أصبحت وحدات مراقبة الموانئ التي أنشئت في إطار برنامج مراقبة الحاويات في شرق أفريقيا عاملة الآن في كينيا في ميناء مومباسا، وفي جمهورية تنزانيا المتحدة في ميناء دار السلام، وفي أوغندا في الميناء الجاف في كمبالا. وانتدب خبير من البرنامج إلى شرق أفريقيا بصفة دائمة للقيام برصد جميع الوحدات في المنطقة ودعم تقديم التدريب أثناء العمل. ووفرت عدد اختتام المخدرات لهذه الوحدات من أجل تعزيز قدرات الكشف، بهدف التصدي للاتجار بالمخدرات في المنطقة.

٤٩- وقُدم تدريب في أوغندا من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، وفي كينيا من ١٨ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨. وكان الهدف من أنشطة التدريب هو إنشاء وحدتين لمراقبة الشحن الجوي في مطار عنتيبي الدولي ومطار جومو كينييما الدولي.

٥٠- وفي إطار مشروع إيكوب، بدأ المكتب العمل في مطار جومو كينييما الدولي بتدريب لبناء القدرات من أجل بدء تشغيل فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات، بهدف بناء القدرة على كشف واعتراض الاتجار الذي يتم من خلال تدفقات الركاب. ويجري أيضاً إنشاء فرق عمل في إثيوبيا وموزامبيق.

٥١- ونظم المكتب حلقة عمل تدريبية أقليمية بشأن الفهم والتعطيل الدوليين للتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالدرب الجنوبي للاتجار بالمواد الأفيونية، عُقدت في زنجبار بتنزانيا من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وهدفت حلقة العمل إلى تعزيز التعاون بين المناطق.

٥٢- وواصل المكتب العمل في المنطقة على المعالجة الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والوقاية من تعاطي المخدرات. وركز عمله أيضاً على العلاج والرعاية والدعم في صفوف متعاطي المخدرات ومتعاطيها بالحقن، ومن بينهم نزلاء السجون. وفي هذا الصدد، شرع المكتب في تنفيذ برنامج يهدف إلى خفض معدلات الاعتلال والوفيات بين متعاطي المخدرات ومتعاطيها بالحقن في كينيا. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، كان هناك أكثر من ٢٠٠٠ شخص من متعاطي المخدرات، ومن بينهم متعاطو مخدرات بالحقن، يتلقون العلاج الإبدالي بالميثادون في أربع عيادات للعلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية في المناطق الساحلية في كينيا. وقد بدأ بالفعل تنفيذ الخطط الرامية إلى إنشاء عيادة خامسة، ومن المقدر أن تصبح العيادة جاهزة للعمل في مقاطعة لامو في أواخر عام ٢٠١٨.

٥٣- وأجرى المكتب بنجاح تقييماً لتعاطي مواد الإدمان بين ضباط الشرطة ذوي الرتب المنخفضة (أفراد الشرطة والعرفاء والرقباء) في سبع مقاطعات في كينيا. وتولت دائرة الشرطة الوطنية الكينية قيادة التقييم.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٧ قدم المكتب دعماً للسلطات في إثيوبيا وموريشيوس في وضع خطة رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات في هذين البلدين.

## سابعاً - شمال أفريقيا

٥٥ - واصل المكتب دعم بلدان شمال أفريقيا من خلال البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والأخطار الصحية وتدعيم نظم العدالة الجنائية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦ - ٢٠٢١). وقد أُطلق البرنامج في أيار/مايو ٢٠١٦، ويضع في الاعتبار المجموعة الجديدة من التحديات التي تواجهها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع كفالة التعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٧، لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط متأثرة بالعديد من الأزمات. وتختلف النزاعات الجارية في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن عواقب ضارة على مواطني هذه البلدان ومواطني البلدان المجاورة على حد سواء.

٥٧ - وما زال الاتجار بالكوكايين يمثل شاعراً رئيسياً بالنسبة لشمال أفريقيا. وقد تطورت طرائق النقل الرئيسية منذ نشر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٧، مع حدوث زيادة في استخدام الموجودات البحرية. ومن المرجح أن يكون هذا الاتجاه متصلاً بالزيادة في صنع هيدروكلوريد الكوكايين النقي على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت هناك دلائل على ازدياد مضبوطات الكوكايين. فعلى سبيل المثال، أفادت وزارة داخلية المغرب بأن مضبوطات الكوكايين ازدادت بنسبة ١٢٨ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وحدثت أهم ضببوبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، باعتراض سبيل ٢,٥٨ طن من الكوكايين في طريقها من جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ضبببت سلطة الجمارك وقوات الأمن المغربية ١٥ كغم من الكوكايين و ١٠ كغم من الهيروين في طريقها من بلجيكا.

٥٩ - ولا تزال المطارات في شمال أفريقيا تستخدم كطريقة نقل من جانب المتجرين بالكوكايين، حسب المضبوطات المبلغ عنها خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتفيد قاعدة البيانات المتعلقة بضببوبات المخدرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية (إيدياس) بأنه اعتقل في فرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مواطن ليتواني بحوزته ٢ كغم من الكوكايين، في طريقه من الدار البيضاء بالمغرب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ اعتقل مواطن برتغالي في مطار أورلي (فرنسا) بعد وصوله من الدار البيضاء وبحوزته أكثر من ٣ كغم من الكوكايين.

٦٠ - وفي السنوات الأخيرة، استمر الهيروين الأفغاني في الوصول إلى الشرق الأوسط، على الرغم من تزايد عدد ضببوبات الهيروين الصغيرة في بلدان شمال أفريقيا. وضبببت قوات الأمن في المغرب ٢١,٨٤ كغم من الهيروين في عام ٢٠١٧، مقارنة ب ١٦,١٩ كغم في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٤ في المائة. وأشارت السلطات في الجزائر إلى أن كمية الهيروين التي ضبببت في ذلك البلد في ٢٠١٧ ارتفعت بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، فبلغت ٢,٢ كغم.

- ٦١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ضُبطت في أوائل عام ٢٠١٨ في سفاجا بمصر، على ساحل البحر الأحمر، أكبر كمية من الهيروين يُعترض سبيلها في المنطقة. وقبل ذلك بأربعة أشهر ضبطت وزارة داخلية مصر ٢٠٠ كغم من الهيروين و١٠ كغم من الميثامفيتامين البلوري في نفس المكان.
- ٦٢- ويشهد الاتجار بالترامادول في شمال أفريقيا ازدهاراً، وينشأ معظم المنتج في الهند. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضُبطت عدة أطنان من الترامادول متجهة إلى ليبيا، سواء داخل المنطقة أو في طريقها إليها من عدة بلدان، من بينها إيطاليا تركيا واليونان.
- ٦٣- وشهدت مضبوطات القنب في شمال أفريقيا، ولا سيما في الجزائر والمغرب، انخفاضاً كبيراً خلال السنوات الثلاث الماضية.
- ٦٤- وفي عام ٢٠١٧ حدث انخفاض ملحوظ في مضبوطات القنب في الموانئ الأوروبية. وكان ذلك الانخفاض راجعاً أساساً إلى تعزيز تدابير المراقبة في بعض الموانئ في شمال أفريقيا، بما في ذلك ميناء بني أنصار بالمغرب، الأمر الذي أدى إلى فشل محاولات تهريب القنب. واستمرت ضبوطات راتنج القنب والكوكايين عام في ٢٠١٨، وأجرت سلطات إيطاليا والمغرب عدة ضبوطات من المخدرين كليهما، في الموانئ البحرية والمطارات على حد سواء، لدى نقلها العابر عن طريق شبكات التهريب.
- ٦٥- وامتد الاتجار البري براتنج القنب إلى بلدان منطقة الساحل، بما فيها النيجر. وضبطت الشرطة في النيجر مركبة محملة بـ ٧٢ كغم من راتنج القنب، نشأت في نيجيريا. وكان المهربون يعتزمون الوصول إلى ليبيا عبر أعاديز، التي هي نقطة عبور بارزة في النيجر لعمليات التهريب.
- ٦٦- ويزداد تواتر النقل العابر للأمفيتامين الصادر من غرب أفريقيا عن طريق شمال أفريقيا باتجاه أوروبا أو شرق آسيا. وتفيد قاعدة البيانات إيدياس بأنه أُلقي القبض على ثلاثة مواطنين نيجريين قادمين إلى فرنسا من الدار البيضاء وبجوزهم ميثامفيتامين بلوري، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٨، حاملين ٥ كغم و٣,٩٥ كغم و٤,٥٥ كغم من المادة، على التوالي. وفي أيار/مايو ٢٠١٨ اعتقل مواطن مغربي بعد وصوله إلى فرنسا من أمستردام وبجوزته أكثر من ٥ كغم من الأمفيتامين.
- ٦٧- ومن أجل دعم بلدان شمال أفريقيا في تعزيز تصديها للاتجار عبر الحدود، واصل المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمكتب عمله في عدة مجالات خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وأُعطي اهتمام خاص لتشديد مراقبة الحدود والتعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق مواصلة تعزيز الضوابط على الحاويات والمطارات وتعزيز القدرات المستخدمة في تأمين معابر حدودية برية مختارة ومدن محورية رئيسية على دروب الاتجار في المنطقة. وتمثل مجال تركيز آخر في هذا الصدد في تعزيز القدرات في جميع أنحاء المنطقة، كوسيلة لتعزيز التحريات المستندة إلى الاستخبارات والرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية.
- ٦٧- وفي أواخر عام ٢٠١٧، وضع المكتب نهجاً شاملاً لبناء القدرات يشمل تونس وليبيا ومصر والمغرب. وكان الهدف من هذا التدخل هو زيادة تمكين البلدان من التصدي للتحديات المتنامية التي تشكلها الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار

بالأشخاص. وكان ذلك النهج يهدف إلى مساعدة السلطات — لا سيما أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة وممارسو العدالة الجنائية في تلك البلدان — على اعتماد نهج إنفاذي قائم على النوعية ويركز على تفكيك الشبكات الإجرامية. ولتحقيق ذلك، كان التركيز منصبا على أربعة مجالات ذات أهمية استراتيجية للتصدي الفعال لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، إلى شمال أفريقيا وغيرها ومنها. وشملت تلك المجالات المواضيعية ما يلي: (أ) تعزيز قدرات الكشف والاعتراض في المعابر الحدودية وفي المدن المحورية الرئيسية على دروب التهريب، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ (ب) مواصلة تحسين قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وغيرهم من الممارسين المعنيين، في مجال التحقيق الفعال في الحالات المتصلة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التركيز على مساعدة الضحايا وحماتهم؛ (ج) دعم تخصص أجهزة إنفاذ القانون عن طريق تكوين معارف ومهارات متينة بشأن استخدام تقنيات التحقيق الخاصة، بما في ذلك تحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية، والاستدلال الجنائي، والاستدلال الجنائي الرقمي؛ (د) زيادة تحسين قدرات الممارسين العاملين في مجال العدالة فيما يخص الملاحقة القضائية الفعالة والفصل في القضايا المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، بما في ذلك عن طريق التعاون الإقليمي والدولي. وكان من المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٦٩- وفي إطار المشروع الإقليمي للمكتب بشأن مراقبة الحدود البرية والتعاون الإقليمي، نظم المكتب المنتدى الإقليمي الأول في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل المعني بتعزيز التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الذي ضم وفودا رفيعة المستوى من بوركينا فاسو وتشاد وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا والنيجر. وخلال ذلك المنتدى، عرض المكتب الاتجاهات والتطورات الأخيرة المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية - لا سيما الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والبشر - التي تمس المنطقتين كليهما، وناقش الممارسات الفضلى للتصدي الفعال للإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعلاوة على ذلك، أقرت البلدان المشاركة تحليلاً وتحديد آليات التعاون العملي الإقليمي القائمة، واستكشفت سبل استخدامها على الوجه الأمثل. وشملت الدعائم التقنية والتشغيلية التي تم تحليلها ما يلي: (أ) التعاون الجمركي الإقليمي، و(ب) آلية التعاون الإقليمي التابعة لآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون بين أجهزة الشرطة، و(ج) القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (آلية التعاون الإقليمية)، و(د) التعاون الإقليمي بشأن العدالة.

٧٠- ويدعم المكتب أيضاً سلطات تونس والجزائر في وضع نهج إداري منسق جديد للضوابط الجمركية والشرطية بين البلدين بهدف تيسير التعاون العملي في مكافحة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، بما فيها الأنشطة الإرهابية. وفي هذا السياق، يدعم المكتب وضع نموذج إقليمي للتنسيق العملي بين قوات الشرطة والسلطات الجمركية في البلدين. وسوف ييسر هذا النموذج الضوابط الحدودية المشتركة بين الشرطة والجمارك، من خلال الإجراءات العملية المشتركة الموحدة والضوابط الجمركية الواحدة وتبادل المعلومات والبيانات بين نقاط العبور الحدودية، وتطبيق اتفاق بروتوكول نموذجي بشأن الإدارة المنسقة في المراكز الحدودية في البلدين.

٧١- وعلاوة على دعم التعاون بين تونس والجزائر، وفر المكتب لسلطات الجزائر بناء قدرات مماثلاً للذي قدم لتونس في وقت سابق، وبذلك هيئاً الفرص للمزيد من أوجه التآزر. وقد وُضعت خطة تدريبية مستندة إلى السياق الجزائري، شملت نماذج بشأن مؤشرات المخاطر وتحديثها المنتظم، وتقنيات التفتيش، وأساليب جلسات استخلاص المعلومات، وجمع الأدلة ونقلها وفقاً للإجراءات الجنائية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإدارة شؤون المخبرين، وتقنيات المراقبة، وصياغة التقارير. وبدأ تنفيذ الخطة التدريبية في آذار/مارس ٢٠١٨ بنشاط تدريبي عن الوثائق المزورة، قُدمت لـ ٤٠ من ضباط الخط الأمامي من مختلف المطارات والموانئ والحدود البرية، فضلاً عن ضباط من وزارات الداخلية والدفاع والنقل وسلطة الجمارك. وسيوفر المكتب أيضاً معدات لكشف تزوير الوثائق، لكي تستخدم في نقاط العبور الحدودية.

٧٢- وفي إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، واصل المكتب دعم ميناء طنجة المتوسطي وميناء الدار البيضاء، في المغرب. واستمر التعاون مع تونس أيضاً من خلال دعم وحدة مراقبة الموانئ في ميناء رادس، المكلفة بتحديد السمات النمطية للحاويات والشحنات العالية المخاطر التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لنقل السلع غير المشروعة، بما في ذلك لأغراض الإرهاب، واستهداف تلك الحاويات والشحنات وتفتيشها. وقد طلبت تونس من جميع الموانئ البحرية أن تنضم إلى برنامج مراقبة الحاويات. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة البلدان على تحديد السمات النمطية للحاويات والشحنات العالية المخاطر واختيارها وتفتيشها، بغية منع الاتجار غير المشروع وتيسير التجارة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد تلقى المكتب طلبات من عدة بلدان أخرى في المنطقة، ويقوم حالياً بمحشد الأموال اللازمة لإحلال تلك البلدان في البرنامج.

٧٣- وخلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ استمر توسيع مشروع إيركوب في شمال أفريقيا من أجل بناء القدرات في مطارات دولية مختارة في مجال كشف واعتراض المسافرين المريبين والاتجار من جانب المسافرين أو باستخدام الشحنات وخدمة البريد. وأنشئت فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات في مطار الملكة علياء الدولي في عمّان. والمغرب بلد منتسب إلى المشروع. ولا تزال المناقشات جارية مع تونس والجزائر لتكثيف التنفيذ وفقاً للسياسات والاحتياجات الوطنية الفردية.

٧٤- وبالنظر إلى أن معدلات انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات لا تزال في تزايد في المنطقة فسيواصل المكتب دعم وضع القوانين والسياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم، فضلاً عن وضع حزم شاملة من التدخلات الرئيسية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به ورعايتهم لصالح متعاطي المخدرات بالحقن ونزلاء السجون. ويتم تحديث التشريعات والسياسات والممارسات القائمة بغية مراعاة الأدلة العلمية المتصلة بتعاطي المخدرات والارتباط للمخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية، بما يتوافق مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٥- وفي عام ٢٠١٧ أطلق المكتب مشروعاً إقليمياً بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم في بيئات السجون. وتونس ومصر والمغرب هي أول ثلاثة بلدان تشارك في المشروع، الذي هو أول مشروع من نوعه في المنطقة. ومن خلال

هذه المبادرة، سيتاح الحصول على تدابير مكافحة عدوى السل وفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد B و C لحوالي ١٠.٠٠٠ سجين في ثلاثة سجون في مصر، وحوالي ١٨.٠٠٠ سجينة وسجين في خمسة سجون المغرب، وحوالي ١٠.٠٠٠ سجينة وسجين في أربعة سجون، فضلاً عن مركزين لإعادة تأهيل الأحداث، في تونس. وأجريت تقييمات سريعة للأوضاع في جميع السجون التي ستلقى المساعدة في إطار المشروع، من أجل تقييم البنى التحتية، والمعدات، والمواد الاستهلاكية المتاحة، بغية تكييف المساعدة التقنية التي ستقدم لتلك السجون بحيث تناسب الاحتياجات.

## ثامناً – الاستنتاجات والتوصيات

٧٦- ينبغي أن تواصل بلدان أفريقيا، على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة، اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال تدابير تصدّ متوازنة وشاملة. فالبعد عبر الوطني للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يؤكد ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية لتعزيز التعاون زيادة تبادل المعلومات داخل المنطقة، والتصدي للتدفقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، ومنع تسريب السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات.

٧٧- وفي ضوء ما تقدم، لعلّ الدول المشاركة في الاجتماع تودّ أن تنظر في القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات تأخذ في الاعتبار صلات هذه الجريمة بالأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص، من أجل توفير تدابير أكثر تكاملاً للتصدي لهذه المشكلة؛

(ب) النظر في إدراج المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل أنشطة مكافحة الفساد، في مشاريع واستراتيجيات مكافحة الاتجار؛

(ج) دعوة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى مواصلة دعم البلدان التي تمرُّ بتحوّل سياسي وتنفيذ إصلاحات في مجال العدالة الجنائية عموماً، وفي قطاع إنفاذ القانون خصوصاً، من أجل ضمان أن تكون الإجراءات المتخذة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

(د) دعوة الحكومات إلى زيادة التركيز على تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات كنهج استراتيجي، بغية تحقيق ما هو أبعد من ضبط كميات من المخدرات واعتقال المجرمين من المستويات الدنيا، وإلى الاستفادة في هذا الصدد على نحو أكثر منهجية من المعلومات الاستخباراتية الجنائية، وإلى طلب الدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حسب الاقتضاء؛

(هـ) تشجيع الحكومات على مواصلة مشاركتها في مشروع التخاطب بين المطارات بغية تعزيز تدابير التصدي للإرهاب والتهديد الذي يشكّله التهريب على الطيران المدني؛

(و) دعم وتوسيع تنفيذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تيسير التجارة الدولية والحيلولة دون استغلال الحاويات البحرية في أغراض الاتجار والجريمة المنظمة والإرهاب؛

(ز) الترويج لنهج متوازن بشأن مكافحة المخدرات، يشمل أيضاً الحدّ من الطلب على المخدرات على نحو فعّال ومستدام من خلال الوقاية من تعاطي المخدرات وتوفير العلاج من الارتهان للمخدرات وإعادة تأهيل المرتهنين لها؛

(ح) دعوة دول المنطقة إلى إجراء دراسات وتقييمات وطنية بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات والعمل مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات وجمع المعلومات وتحليلها؛

(ط) دعوة البلدان إلى وضع واستعراض مبادرات التنمية البديلة، بدعم من الشركاء الدوليين؛

(ي) مواصلة تشجيع وتعزيز التعاون على الصعيد الوطني وعبر الحدود وفيما بين الأجهزة من أجل توحيد ضوابط المراقبة الحدودية وتعزيزها على الصعيد الإقليمي وتبسيط عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها؛

(ك) تعزيز الدعم لوضع مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات وتبادل المساعدة القانونية، والنظر أيضاً في إبرام مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون وتبادل المعلومات مع الوكالات الرئيسية على الصعيد العالمي والأوروبي، مثل الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست).